

مستدرک علم رجال الحديث

جُهْدٌ مُتَمِّزٌ فِي هَذَا الْعِلْمِ الْمَهِمِ

تألیف: العلامه المتتبّع المحدث الشیخ علی النمازی الشاهرودي

قدس سرہ(۱۴۰۵-۱۳۳۳هـ)

السید محمد رضا الحسینی الجلاعی

چکیده: علم رجال از مهم‌ترین و مشهورترین علوم حدیث است. حدیث مهم‌ترین منبع معارف دینی بعد از قرآن کریم محسوب می‌شود که از پیامبر ﷺ و ائمه معصومین صادر شده است. راویان، نقش بزرگی در حفظ این میراث ارزشمند داشته‌اند. برخی از علماء و مؤلفین، اسامی راویان و احوال ایشان را در ضمن آثار و تأییفات و یا به صورت کتابهای مستقل آورده‌اند که در پاره‌ای موارد چند جلدی و در حد دائرۃ المعارف بزرگ عرضه شده است. سهم شیعه در تألیف کتب رجالی دهها عنوان است و معجم رجال الحديث آیت الله سید ابوالقاسم خویی از آن جمله است.

علامه نمازی شاهرودي کتاب مستدرکات علم رجال الحديث را مشتمل بر ۱۸۸۴۶ عنوان راوی تألیف نمود. در این کتاب در بیان فائدۀ علم رجال و احتیاج فقیه به آن، موالید پیامبر ﷺ و ائمه علیهم السلام، وفات، اسماء، القاب، و کنیه‌های آن بزرگواران، اصحاب اجماع، مددوحین و

اشاره

مذمومین در روایات، اعتبار کتب اربعه و دفع شباهات مربوط، و برخی مطالب مرتبط با علم رجال نکاتی مطرح شده است. سپس اسامی روایان به ترتیب ابواب حروف تهجی ذکر شده و در خاتمه کنیه‌ها، القاب و اسامی زنان روای آمده است.

کلیدوازه‌ها: نمازی شاهرودی، علی / مستدرکات رجال الحديث / معجم رجال الحديث / علم رجال / حدیث.

استاد محقق علامه سید محمد رضا حسینی جلالی در ۷ جلدی‌الاولی سال ۱۳۶۵ قمری در کربلا در خانواده‌ای دانش پرور دیده به جهان گشود. پدرش سید محسن جلالی حائری (۱۳۳۰ - ۱۳۹۶) و جد پدری او سید علی جلالی کشمیری (۱۲۹۰ - ۱۳۶۷) و جد مادری او میرزا هادی خراسانی حائری (متوفی ۱۳۶۸) است و نسب او به امام سجاد علیه السلام می‌رسد. مقدمات را در کربلا نزد پدرش، شیخ جعفر رشتی و شیخ مهدی کابلی آموخت. در نجف نزد آیات: سید اسدالله مدنی، شیخ مسلم ملکوتی، سید مرتضی خلخالی، شیخ صدرا بادکوبی و دروس عالیه را در محضر آیات: امام خمینی، سید ابوالقاسم خویی و سید محمد روحانی فراگرفت. در سال ۱۴۰۰ قمری به قم هجرت کرد. در طول این سالها، به تدریس دروس مختلف در کربلا، نجف و قم، اشتغال داشت. ولی عمدۀ اهتمام خود را علم‌الحدیث قرار داد. و در این زمینه، دهها کتاب و مقاله نگاشت و متون عدیده‌ای را با تصحیح و تحقیق منتشر ساخت.

استاد جلالی از بزرگانی همچون شیخ آقا بزرگ تهرانی، سید محمد صادق بحرالعلوم، سید علی نقی تقی، سید شهاب الدین مرعشی و شیخ نجم الدین عسکری اجازه روایت حدیث گرفت، و به جمعی از مشتاقان حدیث اجازه روایت حدیث داد.

در شمار آثار تأثیفی چاپ شده ایشان یاد می شود:
تدوین السنة الشریفة، جهاد الامام السجاد علیہ السلام، الحسین علیہ السلام سماته و سیرته،
علم الائمه علیہم السلام بالغیب، الکنیة: حقیقتها و میزاتها، نظرات فی تراث الشیخ
المفید، ثبت الاسانید الغوالی.

و آثار چاپ نشده: اجازة الحديث، المناهج الرجالية قدیماً و حدیثاً.
و در شمار متون کهن که به تحقیق و تصحیح استاد منتشر شده، یاد می شود
از:

الاماّمة والتّبصّرة / على بن بابويه قمي، انجاج المطالب / محمد بن
محمد رضا مشهدی قمي، الباقيات الصالحة / سید محمد هادی
خراسانی حائری، تسمیة من قتل مع الحسین علیہ السلام / فضیل بن زبیر،
تفسیر الحبری / حسین بن حکم حبری، الحکایات / شیخ مفید، خاتمة
وسائل الشیعه / حرج عاملی، الخلاصة فی علم الكلام / قطب الدین
سیزوواری، رسالت ابی غالب الزراری / احمد بن محمد زراری، شرح البداية
فی علم الدرایة / شهید ثانی، عجالۃ المعرفة / ظهیر الدین راوندی، النکت
فی مقدمات الاصول / شیخ مفید.

این مقاله را استاد به خواهش نشریه سفینه برای معرفی مستدرکات علم
رجال الحديث تأثیف، مرحوم آیت الله نمازی شاهروdi نوشته‌اند که ضمن
تشکر از ایشان، طول عمر و مزید توفیقات در خدمت به فرهنگ
أهل بیت علیہم السلام را از خدای تعالی برای ایشان خواستاریم.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام التامان على سيد المرسلين و خاتم النبيين محمد
الصادق الأمين و على الأئمة المعصومين من آلـه الطيبين الطاهرين، والرحمة والرضوان على
التابعين لهم بإحسان من أصحابهم الأخيار و شيعتهم الأبرار.
وبعد، فإن علوم الحديث الشريف، ومن أشهرها وأهمها علم روّاته و نقلّاته و حفظّاته،



المسمى بعلم الرجال، من المعارف الدينية المهمة، لتأثيرها المباشر في رفد الثقافة الإسلامية، بعد القرآن الكريم. فهما من ينابيعها الثرة، وعيونها الصافية، ومصدرهما هو الرسول صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا الأكرم صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا الكرام صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا.

وقد قام بهذه الحفاظ عليهِمْ رجال صدقوا في أداء ما يجب تجاهلها، واستوعبوا علومها وارتقاوا من غيرها، وأشربوا الحق واليقين منها في قلوبهم وملأوا بذلك عقولهم، ثم بذلوا غاية الجهد في بذل ما اعرفوا وتحقيق ما علموا إلى من خلفهم من زواة العلوم ورُعاتها، حتى وصل الدين الحق والإسلام الأصيل إلى الأجيال المتعاقبة حتى جيلنا الحاضر، وليس متى خالداً إلى ماشاء الله.

ولما كان هؤلاء «الرجال، الرواة» من الدور العظيم في حفظ هذا التراث، فلذلك كانت العناية بشؤونهم من واجبات الأمة كلها وبالخصوص: علبهما، بأداء حقهم بالكافية، وهذا ما كان نواةً لعلم «رجال الحديث»؛ فألفوا كتبًا ضخمةً فحمةً جمعت أسماءهم وأحوالهم، مجردة من ما رووه من كتب الروايات والأحاديث الشريفة التي حفظت أيضًا في مؤلفات بختلف الأحجام من الأجزاء، وحق الموسوعات كبيرة، في مختلف المواضيع الثقافية.

وقد بدأ الأعلام بهذا العمل منذ فجر الإسلام، فجمعوا أسماءهم في آثار بعنوان «التسميات»^۱ حتى عصور الأئمة صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا، وقد أفراد علماء في بداية عصر الغيبة كتب الرجال، ثم استمرت السيرة حتى عصرنا الحاضر، اتبعوا في مؤلفاتهم أساليب متنوعة، ومناهج متعددة حسب الحاجة التي هي «أم الابتراع» وحسب الاجتهادات والمناهج التي في اختلافها: «ترجمة للأئمة» وحسب الأذواق التي «لولاها لبارت السيلع».

وقد تعددت كتب «الرجال» وكثرت مع مرور القرون، وبتعدد المذاهب والفرق الإسلامية فكان لمذهب الشيعة الإمامية نصيب كبير من ذلك، حيث تجاوزت المؤلفات في هذا العلم، منذ بدء التأليف فيه، إلى حين العصر الحاضر، العشرات.^۲

١. تحدثنا عن هذه الكتب في مقال بعنوان «التسميات طليعة المؤلفات في الحضارة الإسلامية»، نشر في مجلة (تراثنا) التي تصدرها مؤسسة آل البيت صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ سَلَامًا، في قم المقدسة في العدد (۱۰) السنة (۴).
٢. لقد استوفى أسماء المؤلفات في علم الرجال شيخنا العلامة الإمام الشیخ آقا بزرگ الطهراني (ت ۱۳۸۹هـ) في كتابه القيم «مصنف المقال في مصنف علم الرجال» المطبوع.



وال الحاجة إلى علم الرجال: مائة، لاعتماد كثير من المعاشر الدينية على النصوص المنشورة بواسطة الرواية، و من المعلوم - عقلاً و شرعاً - لزوم الشقة بالناقل والراوي، في الاعتماد على ما ينقل لترتيب الآثار عليه، ولا سيما في المسائل التعبيدية التي تنسحب إلى الشارع المقدس، و يراد التعبيد بها و يلزم الخروج من عهدها، هذا من جهة.

و من جهة أخرى: فكلما بعَدَت الشقة زماناً عن المصادر الأولى، و كثُرت الوسائل بتعُدُّ الرواية؛ اتسعت مساحة الحاجة إلى التثبت من تلك الوسائل الروائية للنصوص، و ازدادت الحاجة إلى «علم الرجال».

و لهذا قد أصبح الاهتمام بهذا العلم أمراً واقعاً، وأصبح هذا العلم من أهم العلوم التي غنى بها أعلامنا القدماء، و بتبنيهم المتأخر، و اختص بالعناية به أفاده من العلماء الكبار في عصرنا، مثل: المرجع الديني الكبير في عصره، العلامة الفقيه الحدث، الإمام السيد حسين الطباطبائي البروجردي (١٢٩٢ - ١٣٨٠ هـ) في مشروعه العظيم، «الموسوعة الرجالية»^١ حيث بذل جهداً واسعاً في تأليفها خلال مدة (٣٥) سنة من عمره الغالي تغمده الله برحمته، و كذلك المرجع الكبير زعيم المذاهب العلمية في النجف الأشرف، أستاذنا السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٤١١ - ١٣١٥ هـ) في موسوعته الكبيرة «معجم رجال الحديث»، المطبوع في (٢٤) جزءاً، وقد كان لهذا الكتاب دور بليغ في إحياء هذا العلم في النجف الأشرف خاصة، في عصرنا، حيث تبعه كثير من الفضلاء في التأليف في هذا العلم و العناية به في بحوثهم، فرحمه الله وأجزل أجره.

و كان لبعض الأعيان من العلماء جهود كبيرة - قبيل ذلك - مثل ما قام به العلامة المتتبع المثابر المتوجه الفقيه الشيخ عبدالله المقاماني في كتابه الضخم «تنقیح المقال في علم

١. لقد قمنا بتأليف كتاب (المنهج الرجالى و العمل الرائد فى الموسوعة الرجالية) لإبراز جوانب الإبداع فى هذه الموسوعة، و أثرها فى تجديد حياة هذا العلم الشريف بالطرق التى تحافظ على التراث الحديثى المقدس، و لا تعرضه لما رماه به المقصرون الحداثيون، و لا القاصرون الحشووية الأخباريون. و مما ينبغي التنبيه إليه: أن من تلامذة السيد الإمام البروجردي من أتباع منهجه فى ترتيب الأساتذة، و منهم بامتياز سماحة الحجة العالم الفقيه المحقق السيد موسى الشبیری الزنجانی أطال الله بقاءه فى اعماله الرجالية، و اکبرها «أسانید الصدق في كتبه الحدیثیة»

الرجال» المطبوع قدِيماً، و حديثاً بجهود نجله المرحوم الحاج الشيخ محيي الدين رحمه الله، فقد استتبع جهوداً من معاصريه و من بعده آثرت المكتبة العلمية بفوائد قيمة، مثل ما جاء في كتاب «قاموس الرجال» للشيخ الكبير محمد تقى التسترى، المطبوع في (١١) مجلداً. وقد توالى الأعمال حول علم الرجال، من كبار العلماء والمحققين، لكن المؤسف أنه ظهر في الآونة الأخيرة متطللون على مائدة الرجال، من الناس من لا يعنون به، متطاولين على العلم والعلماء، ناشرين أوراقاً تنم عن قصورهم عن أدنى مراتب العلوم والمعارف، فلا لغة ولا إعراب ولا بناء ولا مصطلحات ولا مناهج ولا ملامة ضبط أو حفظ، ولا ذوق تأليف وترتيب وتصنيف، وتحمل أعمالهم عناوين مغربية، مثل: الفوائد الرجالية أو قواعد علم الرجال، وأشباه ذلك، وغاية جهد أحدهم هو جمع أقوال من سبق وآخراج الأعمال بشكل أنيق في الورق والتجليد والزركشة والتذهيب، وتكديس المنقولات من دون تمييز بين الغثّ والسمين، والرخيص والثمين، ولا في أعمالهم ما يبسر سوى التشويش والخلط بين الآراء والمناهج والنتائج، عَدَّ عن الأخطاء الشنيعة والأغلاط الفضيحة على أثر التصحيف والتحريف، مما شوّه سمعة هذا العلم، وقيح صورته، وكرّهه عند النبلاء والفضلاء.

ولم نجد في الأعمال المتأخرة من المؤلفين ما يمكن عدّه عملاً يستحق التقدير أو فيه ما ينفع حتى الطلاب الشدة، فضلاً عن التجديد في القواعد الداخلة في العلم، أو في المناهج، الابتكار في التدليل والتأكد على النتائج.

نعم، يستثنى من هذه، بعض الأعمال الرائعة، التي قام بها من له سابقة في الحوزة، والبحوث، وبذل الجهد في سبيل العلم. و من أولئك العالمة المحدث الفقيه، الرجالى، الشيخ موسى الزنجانى (المتوفى ١٣٩٩ هـ). صاحب كتاب «الجامع في الرجال» المطبوع جزءه الأول^١ فقد ألف هذا الكتاب الحافل، بعد تأليفه كتاباً كبيراً في الحديث الشريف، على غرار وسائل الشيعة للحرّ العاملى، وأضاف عليه مستدركاً جمع فيه ما فاته، و ثم استخرج من

١. وقد التزم المحقق العزيز الفاضل الشيخ عبدالله غفرانى الخراسانى حفظه الله للعمل فى هذا الكتاب، بجزئيه، وفقه الله لإنجازه.



أسانيده كتاب «الجامع» هذا، الجامع لجميع الرواية الواردة أسماؤهم في أسانيد ذلك الكتاب، محدّداً ورودهم في مصادره بالتحديد المضبوط، و جاماًأ لآقوال الرجالين في حقّ الراوى، و تفصيل وروده في سائر كتب الحديث، و يعرج في النهاية على رأيه هو في حقّ الرجل.

و هو كتاب قيمٌ مفیدٌ في جمعه، و منهجه، و ضبطه.

وكذلك ما قام به العلامة المتتبّع المحدث الشیخ علی الفازی الشاهروdi (١٣٣٣ - ١٤٠٥) هـ، صاحب كتاب «مستدرک سفينة البحار»، و كتابنا الذي نبحث عنه و هو:

كتاب مستدرکات علم رجال الحديث

و هذا كتاب ضخم يحتوى على (١٨٨٤٦) عنواناً^١ بين اسم، و كنية، و لقب، و مبهم، لمن ورد في (بحار الأنوار للمجلسى) في طرق الحديث كرواة، أو في نصوص الأحاديث و متونها، أو في كلام المجلسى في بياناته للأحاديث و منقولاته من الآخرين، وإن لم يكن أكثر من ذكر منهم من الرواية.

- وقد خصّص للرواية الذين لم تذكرهم المصادر الرجالية السابقة، بقوله: «لم يذكروه».

- و ذكر مع كلّ عنوان، موارد ذكره في (بحار الأنوار) بالجزء و الصفحة، من الطبعتين: القدية برمز (كمبا)^٢ و من الطبعة الحديثة برمز (جد).

- وقدّم المؤلف رحمة الله للكتاب بقدمة ضافية في الجزء الأول في الصفحات (٦ - ٧٥) نورد مجملأ منها:

قال: اعلم أنّ هذا الكتاب يتضمّن مقدمةً، وأبواباً، و خاتمةً
(أما المقدمة) فالكلام فيها في فصولٍ ثانية، و خاتمة.

الفصل الأول: في تعريف هذا العلم، و هو: «علمُ يبحث فيه عن أحوال الراوى من حيث اتصاف خبره بشرائط الحجية و عدمه».

١. هذا الرقم هو مجموع ما في الكتاب من العناوين، و يلاحظ أن آخر رقم ورد في الجزء (٨) هو (١٨٦٨٩) ولكن وقع في الترقيم استدراك بعد الرقم (٢٠٢١) في الجزء الأول (ص ٥٥٦ - ٧١٧) فأضيف (٦٥٧) عنواناً، على المجموع، فكان الجميع (١٨٨٤٦) و يلاحظ أن العناوين قد تكرر لاسم الرجل الواحد، بحسب كنيته و لقبه، أو بوقوع تصحيف أو تحرير في الأسماء للشخص الواحد.
٢. لأن الطبعة تلك تعرف بطبعة (الكمپانى).

الفصل الثاني: في موضوعه، وهو: «رواة الحديث الذين وقعوا في سند الأحاديث المروية عن النبي ﷺ فالآئمة الأطهار صلوات الله عليهم». (مستدركات علم رجال الحديث،

ج ۱، ص ۷).

اقول: هذا جميع ما ذكره المؤلف بعنوان (الفصل الأول) و (الفصل الثاني)!!
و مثل هذا غير معهود في تقسيم الكتب إلى فصول، فإنّ مقتضى عنوان (الفصل)، أن يحتوى على كلام أكثر من السطر والسطرين. هذا، ومن المعهود أيضاً أن تكون الفصول المعدودة، متساوية أو متقاربة في الحجم، لكن بينما اقتصر في هذين الفصلين، على سطرين فقط، نجد (الفصل الثالث) يحتوى على الصفحات (۷ - ۱۴)، و (الفصل الرابع) يحتوى على الصفحات (۱۶ - ۲۵) و (الفصل الخامس) على الصفحات (۱۶ - ۲۵) و (الفصل السادس) على الصفحات (۲۵ - ۳۲) و (الفصل السابع) على الصفحات (۳۲ - ۵۸) و (الفصل الثامن) على الصفحات (۵۸ - ۶۹).

فالتفاوت بين عدد صفحات الفصول كثير جداً، وهذا ليس لائقاً في تقسيم الكتاب و تبويه و تقطيعه، ولو اختلفت في الكمّ تبعاً للبحوث، فلابد أن لا يكون الفارق بين (سطرين) وبين (۲۸) صفحة؟!

(شُكِّم) إنّ محتوى الفصلين (الأول و الثاني) كما عرفنا، يدلّ على أنّ هذا الكتاب يختصّ (تعريفاً، و موضوعاً) بأسماء الرواة للأحاديث فقط، و هم الذين توسعوا في طرق الأسانيد إلى المرويات عن المعصومين عليهم السلام.

بينما نجد بين العناوين المذكورة في الكتاب أسماء أشخاص ليسوا من الرواة، بل لم يرتبطوا بالأسانيد، و حتى ليس لهم كلام أو نقل، و فيهم من ذكروا في المتن و في قضايا التاريخ و الحوادث ممن لا حديث لهم ولا رواية!

و هذا لا يزيد عن عملٍ مُنافي مناهج التأليف و التزاماته.

و قد صرّح المؤلف في (الجزء الأول ص ۶) بالصواب عند ذكر مصادره التي اعتمدتها، فقال: و اعلم أنّ وضع كتابي هذا الشرح أحوال الرواة الذين لم يظفر علماء الرجال بأسمائهم، ولم يذكروهم في كتبهم الشريفة، مثل «تفريح المقال» للعلم العالّامة الضّمامي المامقاني قدس



سره، و «جامع الرواة» للعلامة الأردبيلي رضوان الله عليه، و «معجم رجال الحديث» لسماحة العلامة السيد أبوالقاسم الخوئي دام ظله.

فلا أذكر من الرجال إلا من «لم يذكروه» وَمَنْ لَنَا مُزِيدٌ بِيَانٍ فِي حَقِّهِ، وَإِلَّا الشَّقَاتُ الْمُشْهُورَيْنَ كَيْ لَا يَخْلُو كِتَابِي مِنْ ذِكْرِهِمْ.

وَهَذَا يُؤْكِدُ أَنَّ هَدْفَ الْمُؤْلِفِ هُوَ ذِكْرُ الرِّوَاةِ فَقْطًا دُونَ غَيْرِهِمْ، لَكِنَّ الْمُوْجُودَ فِي الْكِتَابِ -

فَعَلَّا - هُوَ مَا ذَكَرْنَا.

شَمَّ إِنَّ عَنْوَانَ الْكِتَابِ بِـ«مُسْتَدْرِكَاتُ عِلْمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ» أَيْضًا فِيهِ التَّسَاعُّ بَيْنَ، إِذَا نَأَى
الْكِتَابُ إِنَّمَا يَكُونُ «مُسْتَدْرِكًا» إِذَا تَصَدَّى لِتَكْثِيلِ كِتَابٍ لَمْ يَسْتَوفِ الْمَوْضِعَ تَمَامًا، فَيُحَاوِلُ
الْكِتَابُ الْمُسْتَدْرِكُ أَنْ يَقِنَّ بِعَا فَاتِ ذَلِكَ الْكِتَابُ، فَلَابَدَ أَنْ يَكُونَ عَمَلُ الْمُؤْلِفِ فِي كِتَابِ
«مُسْتَدْرِكَاتُ عِلْمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ» الْاقْتَصَارُ عَلَى ذِكْرِ الرِّوَاةِ الَّذِينَ لَمْ يَذْكُرُهُمُ الآخَرُونَ،
دُونَ إِقْحَامِ مِنْ لَا رِوَايَةَ لَهُ وَلَا حَدِيثٍ.

وَلَنُعْدِ الْكَلَامَ عَنْ مُقْدَّمَةِ الْمُؤْلِفِ:

فَقَدْ عَنَّونَ (الْفَصْلُ ثَالِثٌ): فِي بَيَانِ فَائِدَةِ عِلْمِ رِجَالِ وَاحْتِيَاجِ الْفَقِيهِ إِلَيْهِ، فَقَالَ:
«الْمُشْهُورُ، وَهُوَ الْمُؤْيَدُ الْمُنْصُورُ، أَنَّهُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْاجْتِهادُ وَاسْتِنباطُ الْأَحْكَامِ الشَّرِعِيَّةِ
عَنْ ادْلِتِهَا التَّفَصِيلِيَّةِ، وَتَعْلِمُ الْمَعَارِفَ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْعُلُومِ الإِلَهِيَّةِ» (مُسْتَدْرِكَاتٌ: ج ١ ص ٧).
أَقُولُ: وَهَذَا الْكَلَامُ هُوَ الْمُشْهُورُ وَالْمُنْصُورُ، كَمَا قَالَ الْمُؤْلِفُ رَحْمَهُ اللَّهُ، إِلَّا أَنْ إِضَافَةُ قَوْلِهِ:
«وَتَعْلِمُ الْمَعَارِفَ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْعُلُومِ الإِلَهِيَّةِ» لَا يَكُونُ إِقْحَامًا فِي الْبَحْثِ عَنِ الرِّوَاةِ، لَأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ
مَعْرِفَةُ هَذِهِ الْأَمْوَرِ مِنْ خَلَالِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا بِالاستِرْشَادِ بِالرِّوَايَاتِ إِلَيْهَا، فَهَذَا أَمْرٌ مُقْبُولٌ،
حِيثُ أَنَّ فِي مَتَوْنِ الرِّوَايَاتِ أَدْلَهُ مُحْكَمَةٌ وَبِيَانَاتٍ شَافِيَّةٍ عَلَى تَلْكَ الْأَمْوَرِ.

وَلَكِنَّ لِيَسِ الْاسْتِنَادُ إِلَيْهَا بِعَنْوَانِ الْأَخْبَارِ الظَّنِيَّةِ، حَتَّى تَحْتَاجَ إِلَى الْأَسَانِيدِ وَمَعَالِجَاهَا
الرَّجَالِيَّةِ، بَلْ يَعْمَلُ عَلَى مَا فِيهَا مِنِ الْاسْتِدِلَالَاتِ وَالْبَيَانَاتِ، كَمَا ذَكَرْنَا.

وَلَوْ أَرَادَ أَنَّ الْأَخْبَارَ - بَعْدَ الْمَعَالِجَةِ الرَّجَالِيَّةِ - تَؤَدِّي إِلَى الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، كَمَا يَظْهُرُ مِنْ قَوْلِهِ
«وَتَعْلِمُ...» فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْمُسْلِمِ مِنْ أَنَّ الْمَعَارِفَ الْقُرْآنِيَّةَ وَالْعُلُومَ الإِلَهِيَّةَ، مَا لَا تَحْصُلُ إِلَّا
بِالدَّلِيلِ الْمُوجِبِ لِلْيَقِينِ، وَلَا يَحْصُلُ الْإِعْتِقَادُ بِالْأَخْبَارِ حَتَّى لَوْ صَحَّ إِسْنَادُهَا، لَأَنَّهَا - مَا لَمْ

تتواءر - لا توجب العلم، و حتى مع التأثير لا يؤدى إلى الاعتقاد ما لم يحتوى على دليل مقنع
قطatum³، و علم، هذا اتفاق، أهل العلم لم يخالف فيه إلا الحشوة الناتية.

(ثُمَّ) إنَّ الْمُؤْلِفَ ذَكَرَ فِي هَذَا (الفَصْلُ الثَّالِثُ) أَمْوَالاً، هِيَ:

(الأمر الأول): أن حجية الخبر و قاطعيته للعذر متوقف على الوثوق به، و لا يحصل الوثوق إلا بالمراجعة إلى أحوال الرواية، أو متن الرواية. و طريق العلم قد يكون في السند، أو في المتن، كما هو واضح. (مستدركات، ج ١، ص ٧).

ويقول: و من الواضح أنه لا تحصل الوثاقة برجلي إلا بإخبار الثقة و شهادته على ذلك، و هذه من فوائد علم الرجال، و واضح عدم حجية أخبار من لا يوثق به عند الشرع و العقلاء، فالأخذ بالخبر من دون تعلم أحوال رجاله تقصير في الاجتهاد و هو غير جائز، فتبيّن الاحتياج إلى علم الرجال. (مستدركات ج ١، ص ١٠).

و ما ذكره في هذا الأمر معلوم و متفق عليه بين عامة علماء الدين و فقهاء المسلمين وقد أشيعوا الاستدلال عليه في كتبهم، وفي خصوص ما الفوه في علم الرجال.

(الأمر الثاني): الذي ذكره في (الفصل الثالث) قوله: إنّه لا ريب أنّ كلّ خبر - من حيث هو - يتحمل الصدق والكذب، فتقديم أحد الاحتمالين يحتاج إلى مرجحٍ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح الذي اتفق العقلا على قبحه وبطانته، والمرجح هو الوثيق بصدور الخبر عن الرسول وآله صلوات الله عليهم، ولا يحصل إلا بالعلم باحوال الرواة الواقعين في سند الحديث، أو بالنظر إلى متن الحديث من حيث كونه متواتراً لفظاً و معنّا، أو موافقاً لظاهر الكتاب العزيز، أو لما يجب صحته بحكم العقل والفتورة العقلائية.

(الأمر الثالث): ذكر فيه قوله: الأخبار المستفيضة الواردة في مقام. علاج تعارض الأخبار الآمرة بالرجوع إلى الأعدل والأورع والأفقه، فإن إحراز هذه الصفات في رجال الأسناد موقوف على علم الرجال، لفقد معاشرتنا معهم، فانحصر في المراجعة إلى الكتب المعترضة في علم الرجال. (مستدركات، ج ١، ص ١٢)

ثم ذكر النصوص الدالة على اشتراط هذه الأوصاف للأخذ بحديث الرواة والترجح بين الحدفين المتعارفين.



وما ذكره المؤلف في هذين الفصلين (الثاني والثالث) هو مما استدل به أكثر علماء الرجال على ما عنونه المؤلف فيها.

(الفصل الرابع): ذكر فيه مواليد الرسول والأئمة صلوات الله عليهم، ووفياتهم وأسماءهم والقابهم وكُنادِهم. جاء ذلك في المستدرکات (ص ١٤ - ١٦).

والوجه في عرض ما في هذا الفصل، - كسائر أهل علم الرجال - هو تحديد طبقات الرواية عن كلّ واحد من المعصومين عليهما السلام، وعمرفة الطبقات من أهم اهتمامات الرجالين، و من مباحث علوم الرواية والاسناد، كما هو معروف في كتب الدراسة والمصطلح.

(الفصل الخامس): خصّه المؤلف للبحث عن أصحاب الإجماع، فذكر النصوص الواردة تحت هذا العنوان، في تسميتهم، و تعدادهم، و نقل ما ورد في حقّهم من اجماع العصابة، وأقوال علماء الرجال حوالها و حولهم. (مستدرکات، ج ١، ص ٢٥-١٦).

و نقل المؤلف عن المحقق المحدث (الفيض) الكاشاني في أوائل كتاب (الوافي)، في المقدمة الثانية منه (قوله: وقد فهم جماعةٌ من المتأخرِين من قوْلَهُم: «أجمعَت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء») الحُكْمُ بصحة الحديث المنقول عنهم، و نسبة إلى أهل البيت عليهما السلام بمجرد صحته عنهم، من دون اعتبار العدالة في مَن يروون عنه. (عن الوافي، ج ١، ص ١٢).

و قال المؤلف: «ولقد أصابوا في ذلك، فإنّ مقتضى تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، و تصديقهم إياهم في نقلهم، وفي ما يقولون، تصدق مروياتهم، كما هو واضح» (مستدرکات، ج ١، ص ١٨).

ثم ذكر الاستناد إلى مراسيل أصحاب الإجماع، و ذكر ما يرتبط بهم في بقية (الفصل الخامس)

أقول: ما ذكره في وضوح ما نسبه إلى القوم، و الحكم بإصابته، ليس ثابتاً، وقد أوضحتنا عدم ذلك في ما كتبناه حول «أصحاب الإجماع» في رسالة مفردة، و شرح ما توصلنا إليه من تفسير تلك النصوص التي ورد فيها نقل «اجماع العصابة» الوارد في رجال الكشي، فلنا رأى آخر فضّلناه هناك.



و أما (الفصل السادس): فعنونه المؤلف للروايات الواردة عن الموصومين عليهم السلام في مدح جماعة من أصحابهم، أو ذمّهم. (مستدركات، ج ١، ص ٢٥ - ٣١)

فذكر ذلك في قسمين:

الأول: في المدوحين في الأخيار (ج ١، ص ٢٥ - ٣١).

الثاني: في المذومين في الروايات (ج ١، ص ٣٢ - ٣١).

(الفصل السابع) ذكر فيه مقامين:

المقام الأول: في اعتبار الكتب الأربع (ج ١، ص ٣٢ - ٥١)

و من الطريف أنَّه ورد فيه كلام باللغة الفارسية (ج ١، ص ٤٦ - ٤٧)

و بما أنَّ الكتاب كُلُّه بأجزاءه الثانية، هو باللغة العربية - على ما فيه من لكتنَة و عجمة - فكان من الضروري أن يترجم هذا المقطع الفارسي إلى العربية، لكنه غير واقع.

و المقام الثاني: في دفع الشبهات على خلاف اعتبار تلك الكتب الأربع. (مستدركات، ج

١، ص ٥١ - ٥٨)

و بلا خط: أنَّ محتوى هذا (الفصل السابع) هو موضوع كتاب المؤلف المسمى «الأعلام الهادية الرفيعة» فهو خاص بهذا الأمر.

و (الفصل الثامن) عنونه بقوله: (في فوائد تتعلق بالمطالب الرجالية) و ذكر فيه القواعد

التالية:

الفائدة الأولى: في ما تثبت به الوثاقة أو الحسن، و هي أمور (ج ١، ص ٥٨ - ٦١)

الفائدة الثانية: في التوثيقات العامة (ج ١، ص ٦١ - ٦٤)

الفائدة الثالثة: في أمارات الوثاقة (ج ١، ص ٦٤ - ٦٥)

الفائدة الرابعة: كون فلان من أصحاب الصادق عليه السلام من دون اختصاص بزمن إمامته الظاهيرية، و ما يدل على ذلك من الروايات (ج ١، ص ٦٦).

الفائدة الخامسة: في ذكر العامة من الرواة والمجاهيل (ج ١، ص ٦٦ - ٦٧).

الفائدة السادسة: في حكم الصحابة.

الفائدة السابعة: في معنى «لم يذكروه» في تعبير المؤلف.

الفائدة الثامنة: في ذكر كلام النجاشى و الطوسى في الترجمة.
الفائدة التاسعة: في ذكر مواضع ورود الروايات.
الفائدة العاشرة: في ما نقل عن رجال الفضائى.
الفائدة الحادية عشرة: في ذكر العناوين.
الفائدة الثانية عشرة: في رموز الكتاب، والمصادر.
ذكرت هذه الفوائد متولية في (ج ١، ص ٦٧-٦٨).
و أما (الخاتمة) فقد ذكر فيها فائدين:
الأولى: في ذكر المصادر التي راجع المؤلف اسانيدها واستخرج منها الرواية في هذا الكتاب، وهي (٧٨) كتاباً (ج ١، ص ٦٩-٧٢).
الثانية: في أسامة مولى كتب علم الرجال من أصحاب الأئمة بِالْحَمْدِ لِلَّهِ (ج ١، ص ٧٣-٧٥).

(و أما الأبواب:)

فقد جعل المؤلف لكل حرف من حروف الهجاء باباً استوعب ما بدئ به من الأسماء،
باب الألف، وباب الباء، وهكذا.
و قد غطت هذه الأبواب الأجزاء كلها، و تنتهي في الجزء الثامن (ص ٣١٦) حيث نبدأ
الخاتمة.

(و أما الخاتمة:)

فقد تضمنت الكني والألقاب وأسماء النساء الراويات وغيرهن، في ضمن فصول من
الجزء الثامن. (ص ٣١٧ - ٣١٧).

(نبذة عن سيرة المؤلف، و تخصصه العلمي، و منهجه في هذا الكتاب)
إنّ المرحوم المؤلف النمازى قدس سره، و حسب ما ذكره ابنه في تقديمه للكتاب:
كان ذاته عديدة، على أثر تلمذه على والده العلامة المُفْنَى، ثم حضوره في حوزة مشهد
خراسان المقدسة حيث كانت عاصمة بالعلماء الكبار والفضلاء والأدباء بوفرة، فأكمل هناك
دروس الأدب العربي و استوعب نصوص المقدمات، ثم يَمَّ شطر النجف الأشرف حيث



الحوزة العلمية الكبرى، فحصل ما يسر له من أعلامه، وفيهم من مراجع الطائفة وزعماء العلم:

و لما عاد إلى مشهد المقدسة، التحق بدرس أستاذ الفريد الآقا مهدي الأصفهاني (١٣٦٥ـ ١٣٠٣هـ) الشهير بنمجه الخاص في المعارف والسيرة، و مما قال عن حضوره عنده: «الحمد لله الذي وفقني للتشرف في محضره الشريف، والاستفادة من مقامه الكريم مدةً تقرب من خمس عشرة سنة». (مستدركات، ج ١، ص ٩، من التقديم)

و كان من مسلك الشيخ الأصفهاني؛ رفض العلوم المبتنية على النظريات الفلسفية، و الآراء العرفانية، التي تتّخذ من «الكشف» منطلقاً للفكر و المعرفة، بل كان يعتمد الالتزام بما في النصوص الشرعية من القرآن الكريم وأحاديث الموصومين عليهما السلام. كما نقل عنه تلميذه المؤلّف عن أهل الفلسفة و أهل العرفان، فقال: «وجدت ما عند كلي الطائفتين 『كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً』 فطوبى عن هما كشحاً» (مستدركات، التقديم، ج ١، ص ٨)

ويظهر من المؤلّف أنّ الأصفهاني كان مؤثراً في تلميذه المؤلّف، وأنّ التلميذ التزم بسلوك الأستاذ بشدة.

فلا بدّ أن يكون توجّه المؤلّف إلى التخصص في الحديث و علومه على أساس ذلك التأثير والتأثر، ولذلك نجد في سيرة المؤلّف أنه ركز نشاطه العلمي، و بذل جهده التأليف الكبير، في ما يتعلّق بالحديث الشريف و علومه، وبالاخص «علم الرجال» و جعل محور عمله كتاب «بحار الأنوار» للعلامة المحدث المجلسي قدس الله روحه، وقد قال المؤلّف بهذا الصدد: «لقد قرأت كتاب «بحار الأنوار» ثلاث مرات كاملة و بدقة، من أجل متون أحاديثه، و من أجل « رجال أنسانيه» مرتين». (مستدركات، التقديم، ج ١، ص ٦).

و إن موسوعته الكبيرتين: «مستدرک سفينة البحار» في (١٠) أجزاء، و «مستدرکات علم رجال الحديث» في (٨) مجلدات بما دليلان على هذا التخصص و الالتزام.

و أمّا خصوص «علم الرجال» فقد استنفاد من جهده و عمره الزمان الأطول، فقد تعددت أعماله في «علم الرجال» و هي:



١)ـ كتاب «مستطرفات المعالى» أو «منتخب المقال والأقوال في علم الرجال». اختصر فيه أهّم ما في كتاب «اختيار معرفة الناقلين» المعروف بـ رجال الكشى، انتخاب شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله.

والحق به النمازى بعنوان القسم الثانى «نتائج تتفقىح المقال للعلامة المامقانى رحمه الله.

٢)ـ وكتاب مستدرک «سفينة البحار» الذى صنعه الحدث الشیخ عباس القمي رضى الله عنه، تضمّن تراجم أعلام ورواية كثیرین جدًا فهو غنىًّا بـ وادٌ كثیرة من علم الرجال، وقد أشار المؤلف إلى هذا في مقدمات كتابه الرجالى: «مستدرکات علم رجال الحديث».

٣)ـ وكتاب «مستدرکات علم رجال الحديث» الذى نبحث في هذه المقالة حوله. هو اكابر أعماله الرجالية، ففيه جمع بين الكتابين السابقين (المستطرفات) و (مستدرک السفينة) من البحوث والتراجم الرجالية، واستطاع جميع المؤلفات الرجالية السابقة وأثبت فوائدتها في كتابه هذا، حتى آخر ما صدر و هو كتاب سيدنا الاستاذ الإمام الخوئي قدس سره في «معجم رجال الحديث» كما سبق و جعل محور عمله أسانيد الأحاديث في كتاب «بحار الأنوار» كما سبق أيضًا.

٤)ـ و من أعماله المهمة كتاب: «الأعلام الهادية الرفيعة في اعتبار الكتب الأربع المتبعة».

هدف فيه إلى إثبات حجية ما في الكتب الأربع المعروفة والتي عليها المدار عند الفقهاء في استنباط أحكام الشريعة المقدسة، و معارف الموصومين بـ لطيف و تحدث في فصله الأول عن «الأصول الأربعـة، وغيرها عن مصادر الكتب الأربعـة»، ذكر فيه (٦٩) محدثاً، و طرق إلى كتبهم كما ورد في ترجمتهم و في الفهارس.

ثم عرج على الأدلة عنده على اعتبار الأصول الأربعـة و حكم الاعتماد عليها في الاستنباط، وأقوال مؤلفيها الدالة على الاعتبار، وكلمات أعلام الطائفة في اعتبار الكتب الأربعـة.

و ختم الكتاب بـ «دفع شبّهات المعارضين على هذا الرأى». و هذا الكتاب مطبوع متداول.



(وَأَمَّا مِنْهُجُ الْمُؤْلِفِ فِي مُسْتَدِرَكَاتِ عِلْمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ) فَبَعْدَ مَا وَقَفْنَا عَلَى مُحْتَوِي هَذَا الْكِتَابِ، وَعَلَى شَيْءٍ مِّنْ سِيرَةِ مُؤْلِفِهِ الْعُلْمَى، وَعَلَى تَخَصِّصِهِ فِي الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ.

لَا يَبْدِي مِنَ الْوَقْوفِ عَلَى مِنْهُجِهِ الَّذِي اتَّبَعَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْكَبِيرِ، إِنَّ الْمُؤْلِفَ - وَإِنْ كَانَ مِنْ تَلَامِذَةِ الْأَصْفَهَانِ، وَتَبَعَهُ فِي مَوَاجِهَةِ الْفَلْسَفَةِ وَالْعِرْفَانِ، كَمَا سَبَقَ - إِلَّا أَنْ دَخُولَهُ فِي «عِلْمِ الرِّجَالِ» وَبِهَذَا الْجَهْدِ الْوَاسِعِ، مِيزَ طَرِيقَهُ عَنْ مُسْلِكِ الْأَصْفَهَانِيِّ، فَلَمْ يَعْتَدِ عَلَى الْأَحَادِيثِ بِشَكْلٍ غَيْرِ مَقِيدٍ، كَمَا عَلَيْهِ مِنْهُجُ «الْحَشْوَيَّةِ» الظَّاهِرِيِّ، وَالَّذِي لَا يَمِيزُ أَصْحَابَهُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ مِنْ حِيثِ السَّنَدِ وَلَا الْمُتنِ، بَلْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى مُطْلَقِ الْمَرْوِيَّاتِ، بَا فِيهَا مِنَ الْحَشْوِ وَالْتَّجَسِيمِ وَمَا لَا يُعْقَلُ مِنَ الْعِقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ وَمَا رَوِيَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَالْمَوْضِعَاتِ.

وَالشِّيخُ الْمُؤْلِفُ يُؤْكِدُ عَلَى الْمُعَالِجَةِ السَّنَدِيَّةِ، الْمُعْتَمِدَةِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الرِّجَالِيَّةِ وَيَسْتَدِلُ عَلَى الْاحْتِيَاجِ إِلَى عِلْمِ الرِّجَالِ، بِالْتَّفْصِيلِ الَّذِي عَرَفَنَا فِي كِتَابِهِ هَذَا، كَمَا مَرَّ فِي (الْفَصْلِ الثَّالِثِ) مِنْ مَقْدِمَاتِهِ، وَمَا قَالَ:

«فَمَتَّا ذَكَرْنَا ظَاهِرَ وَجْهَ ضَعْفِ قَوْلِ «الْحَشْوَيَّةِ»^۱ الْقَائِلِينَ بِمَجْيِيَّةِ كُلِّ خَبْرٍ، فَإِنَّهُ - مُضَافًا إِلَى مَا عَرَفْتُ - مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «... وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ...» (توبه ۹) / (۶۱) الدَّالُّ عَلَى لِزُومِ تَصْدِيقِ الْمُؤْمِنِينَ، لَا غَيْرَهُمْ...» (مُسْتَدِرَكَاتُ، ج ۱، ص ۱۳) وَلَاحِظْ تَامَ (الْفَصْلُ الثَّالِثُ) فِي (ص ۷ - ۱۴).

وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَجْدَ الْمُؤْلِفِ فِي النَّجْفِ الْأَشْرَفِ، وَحُضُورُهُ عَنْدَ اعْلَامِ الْمُحَقَّقِينِ، وَمِنْهُمْ سَهَّاحَةُ زَعِيمِ الْمَوْزَةِ الْعُلْمَى، اسْتَاذُنَا الْإِمَامُ الْخَوَى قَدَسَ اللَّهُ رُوحُهُ، وَالَّذِي عُرِفَ بِتَشَدِّدِهِ فِي أَمْرِ الْأَسَانِيَّاتِ، وَالتَّأكِيدِ عَلَى الْمُعَالِجَةِ الرِّجَالِيَّةِ؛ كَانَ لَهُ الْأَثْرُ الْبَلِيغُ فِي وَجْهِ الْمُؤْلِفِ، وَتَعْدِيلِ الْمُسْلِكِ، وَاتِّخَادِهِ مِنْهُجًا وَسْطًا بَيْنَ مُسْلِكِ الْأَصْفَهَانِيِّ الْقَرِيبِ مِنَ الْإِفْرَاطِ فِي

۱. لقد بحثنا حول «الْحَشْوَيَّةِ» في مقالات واسعة، منشورة في أعداد من مجلة «علوم الحديث» التي صدرت في طهران، فراجع العدد (۷) و (۱۰) و (۱۲) و (۱۸). وهناك بحوث لم تنشر بعد عنها، وفَقَنَا اللَّهُ لِإِكْمَالِهَا.



الاعتماد على الأحاديث، كالحسوية والأخبارية المقلدة، وبين مسلك التفريط، الذي التزمه السيد الخوئي رحمه الله في منهجه الرجالي.

وللحديث عن هذه المسالك، مجال آخر، فصلناه في ما كتبناه عن «المناهج الرجالية» عند

أعلامنا الرجالين.

(وكلمة أخيرة:)

ان كتاب «مستدرکات علم رجال الحديث» يُعد في حد ذاته: انجازاً رائعاً، يُسْدِّد فراغاً كبيراً بين مؤلفات علم الرجال السابقة من حيث (الكم) وعدد الرواية الواقعين في طرق الروايات وأسانيدها والذين «لم يذكروا» في الكتب الرجالية المعروفة المتداولة.

مع أن المؤلفين السابقين، لم يقصدوا إلى ما قصده المؤلف، لأن لكل منهم هدفاً خاصاً في ما ألف، وعلى منهج خاص اعتمدته المؤلف، وبعنوان معين، فأورد في كتابه ما يُوافق ذلك: و(فهرست) الشيخ الطوسي رحمه الله، آنما وضع لجمع أسماء المؤلفين للكتب، وذكر مؤلفاتهم، ثم الطريق إلى روایتها، ولم يقصد ذكر كل راوٍ حتى من غير المؤلفين.

و كذلك كتاب الرجال للنجاشي الذي يعرف بـ«رجال النجاشي» موضوع على منهج (الفهرست) بل هما متباهاً بحيث يقرب القول بكونهما من املاء شيخ واحد، والأقرب كونه الحدث الفقيه العظيم الحسين بن عبيدة الله الغضائري البغدادي، المتوفى سنة ٤١١هـ. كبانراه.

وأما كتاب (الرجال) للشيخ الطوسي، فقد وضعه لترتيب أسماء الرجال الرواة عن الموصومين عليهما السلام، حسب طبقاتهم، فجمع الرواية عن النبي ﷺ في الباب الأول، وهكذا الرواية عن أمير المؤمنين عليهما السلام، ثم الأئمة المتولين، وجعل الباب الأخير، لذكر من «لم يرو عنهم». ففرضه مجرد تحديد طبقاتهم لما في ذلك من الآثار المعروفة لمعرفة طبقة الراوى، من حيث الحكم بكون الحديث موصولاً أو منقطعاً، وغير ذلك.

وكتاب «رجال الكشي» فهو موضوع لجمع الأحاديث الواردة حول الرواية، والتي تدل على أحواهم المختلفة من المدح والذم، وأسبابها من تحديد المذهب والآراء، من خلال الروايات المسندة إلى الأئمة عليهما السلام، أو أقوال الرجالين القدماء، أو من خلال سيرتهم و

أعماهم، أو روایاتهم الدالة على شيء من ذلك.

وكتاب «الرجال» للغضائري أنا وضعيه مؤلفه (أحمد بن الحسين بن عبيدة الله) من ورد فيه قدح أو ذم أو تضييف، سواء في أقوال الرجالين السابقين، أو في سيرته العلمية أو العملية أو ما روى من النصوص المخالفة، وهذا مبني على منهج القدماء الذين التزموا بـ«توثيق كل راوٍ إماميًّا لم يرد فيه جرح أو قدح أو ذم» وـ«هذا يكون جمع أسماء الرواة الضعفاء والجرحين، وتحديدهم كما في قائمة محددة، مفيدها للمتبوع، في الالتزام بما قاله القدماء من «توثيق» مَنْ يُقدح وَلَمْ يُجرح من الرواة، وإن لم يصرّح بتوثيقهم عند أحد من علماء الرجال، بل وإن «لم يذكروا» أصلًا.

ونرى أن هذا هو السبب في عدم تصدى علمائنا الأعلام إلى تأليف كتاب خاصًّا بذلك «الثقة»^١ فقط، من رواة الحديث، لعدم الحاجة إلى ذلك، بعد تلك القاعدة العامة، و ذلك المنهج الواسع مع أن أسماء جميع الرواة الواقعين في الأسانيد والطرق كانت في مرأىً و مسمع منهم، وفي متناول أيديهم في كتب الحديث.

وبالاعراض عن هذا المنهج الرصين، الذي اعتمدته القدماء من أعيان الطائفة - وهم الشيخ الطوسي المتوفى (٤٦٠ هـ) و من سبقه - اعتبروا غير المصرح بوثاقتهم - في كتب الرجال المعروفة - اعتبروهم (مجهولين) و اعتبروا مَنْ لم يذكر وامنهم في الكتب (مهملين)! و على أثر ذلك أعرضوا عن مجموعة كبيرة من تراثنا الحديثي العزيز عن حِيز الاستناد والانتقاء، وفي ذلك خسارة فادحة لا تعوض.

وفي الختام، نقول: إن ما بذله الشيخ المؤلف المازى، في هذا الكتاب و من سبقه في هذا المضمار كالامام البروجردي الطباطبائي (ت ١٣٨٠ هـ) و الشيخ موسى الزنجانى (ت ١٣٩٩ هـ) من جهود جبارية، في جمع أسماء الرواة - من الطرق و الأسانيد - و عرضها، مع موارد روایاتهم و مصادرها، هو من الأعمال العظيمة، التي تنوء بها المؤسسات ذات العصبة أولى الامكانات الهائلة، قام هؤلاء بها، لوحدهم و بمفردتهم، وبالرحلات البعيدة و الصعبة في

١. وقد قام المتأخرُون، وبعض المعاصرِين، في فصل «الثقة» في كتب مستقلة أو فرزهم في قسم أول من كتبِهم، لكنها تعتمد على التوثيقات الموجودة في الكتب الرجالية المتداولة.

طلب العلم و المعرفة، من المعاهد الدينية الكبرى.
فخلّدوا بأعماهم ذكرهم في البالغين الفتح، بين العلماء، العاملين.
فرحّهم الله وأجزل أجرهم و حشرهم مع أوليائهم الموصومين محمد و آله الطيبين
الطاهرين.

حرر في الخامس والعشرين من شهر شوال المكرم سنة(١٤٣٣ هـ) في مدينة قم
المقدسة.

و كتب

السيد محمد رضا الحسيني الجلاّي كأن الله له

